دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	العلاقات السياسية العربية - السوفياتية
المصدر:	المستقبل العربى
الناشر:	مركز دراسات الوحدة العربية
المؤلف الرئيسي:	أحمد، أحمد يوسف
المجلد/العدد:	مج 10, ع 110
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1988
الشهر:	ابريل
الصفحات:	40 - 58
رقم MD:	56159
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	العالم العربي، الاتحاد السوفياتي، العلاقات الخارجية، السياسة الخارجية، حركات التحرر، القوى العظمي، العلاقات الدبلوماسية، العلاقات الاقتصادية، النزاع العربي - الاسرائيلي، اليهود السوفيات، الولايات المتحدة الامريكية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/56159

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

العلاقات السياسية العربية ـ السوفياتية(*)

د. أحمد يوسف أحمد

استاذ مساعد العلاقات الدولية في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة.

مقدمة

لا تهدف هذه الورقة إلى تقديم تحليل للعلاقات العربية ـ السوفياتية في حد ذاتها، ولكنها ترمي ـ بحكم الندوة التي تعرض الورقة في إطارها ـ إلى استخلاص الدروس من هذا التحليل بما يساعد على تطوير رؤية عربية لكيفية تعظيم المنافع من هذه العلاقات، وهو أمر يجب أن يبقى ضمن مسائل الصدارة في جدول الأعمال العربي، بغض النظر عن التوجهات الايديولوجية المتباينة المطروحة في الساحة العربية.

ذلك أنه منذ تبلور النظام العالمي بعد الحرب العالمية الثانية في شكل نظام تقوم فيه دولتان عظميان ـ إحداهما الاتحاد السوفياتي ـ بدور القيادة، أصبحت للعرب من الناحية الموضوعية مصلحة قومية في التطوير الايجابي للعلاقات مع الدولتين معاً، بشكل متوازن قدر الامكان، إذا شاءوا أن يحققوا أكبر درجة ممكنة لإستقلالية قرارهم السياسي. غير أنه لما كان ميزان العلاقات العربية الدولية في بداية الخمسينات يميل بشدة لمصلحة الغرب، وبالنظر إلى ما بدا مع منتصف الخمسينات من عداء ظاهر من قبل الغرب لأهداف حركة التحرر الوطني العربية في الاستقلال والتنمية، فإن تطوير علاقات عربية ـ سوفياتية قوية، بدا وكأنه اصبح أمراً ذا اولوية في أي رؤية صحيحة لعلاقات العرب الدولية.

وبالفعل، تطورت العلاقات العربية ـ السوفياتية بصفة عامة على نحو إيجابي في النصف الثاني من الخمسينات وطيلة الستينات، وعلى الرغم من أن هذا التطور لم يخل من أزمات هنا وهناك، إلا أن هذه الأزمات كان يتم تجاوزها، على حين بدأت تأخذ شكلاً حاداً في السبعينات وما بعدها، وهناك ما يشير حالياً إلى ما يبدو وكأنه ارتداد جزئي وتدريجي إلى الوضع في أوائل

(*) ورقة عمل قدّمت إلى: ندوة العلاقات العربية ـ السوفياتية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية في القاهرة حول هذا الموضوع، في ١٠ شباط/فبراير ١٩٨٧.

الخمسينات[١]، حيث كان ميزان العلاقات العربية يميل بشدة لمصلحة الغرب كما سبقت الاشارة، إذ بدا النظام العربي في السبعينات والثمانينات وكأنه يتحول نحو الغرب، مع وجود استثناءات بطبيعة الحال فيما يتعلق ببعض الأقطار العربية، فقد زاد اعتماد الوطن العربي على الغرب تكنولوجياً وتجارياً في هذين العقدين ليس على المستوى الأمني والسياسي فقط، وإنما على المستوى الاقتصادي ربما بشكل أكبر.

وقد يجد البعض ان التطور السابق إن صح يبدو طبيعياً، حيث إن مستقبل الدور القيادي السوفياتي في النظام العالمي آخذ في الأفول، بحيث نقترب شيئاً فشيئاً من نموذج أحادي للقيادة، يقوم على احتكار أمريكي لهذه القيادة، غير أن ما نملكه من رؤية علمية حتى الآن لمستقبل النظام العالمي لا يشير إلى صحة هذه التوقعات، وإن أشار البعض إلى احتمال حدوث زيادة نسبية كبيرة في القوة الغربية مستقبلاً[٢] في إطار استمرار النموذج الراهن لقيادة النظام العالمي بطبيعة الحال.

وبغض النظر عما سبق، فإن مقتضيات الحركة السياسية الواقعية، تستوجب التعامل مع الاتحاد السوفياتي كقوة قيادية عالمية من الناحية الفعلية حتى الآن، بل إنه من الممكن أن نتجاوز ذلك إلى القول بأنه بفرض صحة التصورات السابقة الخاصة بتدهور القوة السوفياتية كلياً أو جزئياً، فليست للعرب اي مصلحة في حدوثها، وسقوط قيادة النظام العالمي من جديد في يد قوى الرأسمالية العالمية وحدها بقيادة الولايات المتحدة الامريكية هذه المرة، ومن هنا فإن العرب بمقدورهم إذا طوروا استراتيجية مناسبة لتعاملهم الدولي، أن يؤثروا لمصلحتهم بدرجة أو بأخرى في التطورات المتعلقة بمستقبل النظام الدولي[٣]، وهو دور قد لا نتصور قدرتنا على الوفاء به بسبب أوضاعنا الراهنة، ولكن من حقنا على الأقل أن نطرحه للنقاش، كأحد عناصر الرؤية السليمة لتعاملنا الدولي، بخاصة وقد كان للعرب دورهم السابق في هذا الصدد في الخمسينات والستينات.

فقد لعبت المنطقة العربية دوراً مهماً من الناحية السياسية على الأقل في تدعيم التكافؤ الاستراتيجي بين المعسكرين الشرقي والغربي، وهو التكافؤ الذي بدأ في الظهور في عقد الستينات، وكان أحد المسببات الجوهرية لسياسة الانفراج بين المعسكرين التي عرفها عقد السبعينات، فمع حركة التحرر العربي بقيادة مصر في الخمسينات والستينات، خرجت منطقة بأكملها تقريباً من دائرة النفوذ السياسي والعسكري الغربي، وتحطمت فيها محاولات لإنشاء نظم أمن شرق أوسطية ترتبط بالأمن الغربي[٤]. وفي الوقت نفسه، نشأ نموذج لعلاقات عربية ـ سوفياتية جديدة، أضاف دون شك للوجود السوفياتي في الوطن العربي والشرق الأوسط.

---

(١) انظر: عبد المنعم سعيد، **العرب ومستقبل النظام العالمي**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور العرب والعالم (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ١٩٨ وما بعدها.

(٢) المصدر نفسه، الفصل الثاني، ص ٣١ ـ ٩٤، وبخاصة ص ٨٨ ـ ٨٩ و٩٠.

(٣) جدير بالذكر أن أحد القادة العرب (الرئيس العراقي صدام حسين) قد أثار هذه الفكرة منذ سنوات، وان يكن في سياق مختلف، هو اعتقاده بأن النظام العالمي يتحول من حيث نموذج القيادة فيه من القطبية الثنائية إلى تعدد الأقطاب، وان هذا يستلزم بالضرورة دوراً عراقياً وعربياً للتأثير في عملية التحول هذه. انظر:

Ahmad Yousef Ahmad, «The Dialectics of Domestic Environment and Role Performance: The Foreign Policy of Iraq,» in: Bahgat Korany and Ali E. Hillal Dessouki, *The Foreign Policies of Arab States* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1984), pp. 157-158.

(٤) سعيد، المصدر نفسه، ص ١٩٤.

ويترتب على ما سبق، أن تطوير علاقات عربية ـ سوفياتية سليمة تخدم المصالح القومية العربية ـ وتحقق للاتحاد السوفياتي مصالحه المشروعة في الوطن العربي بطبيعة الحال ـ أمر يجب أن يبقى على جدول الأعمال العربي، وأعتقد أن هذه الورقة يمكن أن تحقق هدفها الذي سبقت الاشارة إليه من خلال تضمنها للأقسام الثلاثة التالية:

أولاً: تحليل النموذج العام لتطور العلاقات العربية ـ السوفياتية بغرض استخلاص دلالاته للاستفادة منها في رسم الرؤية العربية للتعامل مع الاتحاد السوفياتي في المستقبل، بقدر ما يمكن أن تساعد خبرة الماضي في فهم الحاضر والتخطيط للمستقبل.

ثانياً: تحليل مشكلات العلاقات العربية ـ السوفياتية بمعنى بؤر التوتر والصدام التي كشف عنها النموذج السابق، بما يساعد على الرؤية العقلانية لهذه المشكلات ومحاولة بلورة حل لها.

ثالثاً: إلقاء الضوء على التطورات الأخيرة في الاتحاد السوفياتي، التي بدأت بارتقاء غورباتشوف إلى موقع القيادة في النظام السوفياتي، ومبادرته بإصلاحات جريئة في السياسة السوفياتية داخلياً وخارجياً، لا بد وأن تنعكس في حال نجاحها أو إخفاقها على العلاقات العربية ـ السوفياتية بصورة أو أخرى، ومحاولة استكشاف مثل هذه الانعكاسات.

على أن تخصص خاتمة هذه الورقة لعرض مقترحات عملية محددة يمكن أن تساعد في تحقيق الهدف من الندوة.

أولاً: النموذج العام لتطور العلاقات العربية ـ السوفياتية

شهدت السنوات التالية لنجاح الثورة البلشفية في روسيا القيصرية محاولة مبكرة من جانب الاتحاد السوفياتي لإقامة علاقات مع الأقطار العربية، بمبادرة لإقامة علاقات ودية مع العربية السعودية، وكان الدافع إلى ذلك فيما يبدو، ان شبه الجزيرة العربية من ناحية كانت تشكل بحدودها المفتوحة على الخليج والبحر الأحمر والمحيط الهندي، مركز اتصال بحري مهم، وكانت من ناحية أخرى هي الجزء الوحيد من منطقة الشرق الاوسط الذي لا يخضع مباشرة لقوة استعمارية غربية. كذلك كانت ثمة حاجة للسلطة السوفياتية لاكتساب شرعية لدى شعوب آسيا الوسطى الاسلامية. وأخيراً، فإن هذه المبادرة السوفياتية قد اتسقت بطبيعة الحال مع التكييف السوفياتي للعلاقات مع العرب، حيث يقول لينين بهذا الصدد: «إن الحركة الثورية لشعوب الشرق لا يمكن أن تتطور الآن بطريقة فعالة، وأن تُحقق نتائج ناجحة إلا بالتعاون المباشر مع النضال الثوري لجمهوريتنا السوفياتية ضد الامبريالية الدولية»[٥].

وهكذا بدأت علاقات دبلوماسية بين الاتحاد السوفياتي والعربية السعودية لتكون موسكو أول عاصمة تبادر إلى إنشاء مثل هذه العلاقات في ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٢٦، وهي العلاقات التي استمرت حتى قبيل الحرب العالمية الثانية، حين استدعت موسكو بعثتها الدبلوماسية في جدة

---

(٥) نقلاً عن: حسين فهمي مصطفى، «ليس دفاعاً عن الاتحاد السوفياتي،» **الكاتب**، السنة ١٤، العدد ١٦٢ (ايلول/سبتمبر ١٩٧٤)، ص ٢٩.

للتشاور، ومنذ ذلك الوقت والعلاقات الدبلوماسية لا تزال مقطوعة بين البلدين[٦]. وعلى الرغم من أن الاتصالات السوفياتية ـ السعودية بعد ذلك وحتى الآن لم تنقطع تماماً، إلا أنه لا شك أن العلاقات بين الطرفين قد تراجعت منذ ذلك الوقت وحتى الآن، إلى مستوى متدنٍ لا يجعل لمثل هذه العلاقات أي دور فاعل في العلاقات العربية ـ السوفياتية[٧].

وفي عام ١٩٢٨ وقع السوفيات معاهدة صداقة وتجارة مع اليمن لمدة عشر سنوات قابلة للتجديد، ويبدو أن اليمن هي التي بادرت إلى طلب إقامة العلاقات مع الاتحاد السوفياتي من خلال الممثل السوفياتي المقيم في جدة، ولم يتردد السوفيات في الموافقة على هذا الاقتراح، وهو موقف يمكن فهمه في إطار تفسير تحركهم السابق إزاء السعودية، بخاصة وقد كان الامام يحيى في حالة صراع عسكري وسياسي مع بريطانيا.

وفي أعقاب المعاهدة برز نموذج طيب للعلاقات التجارية بين البلدين، فضلاً عما يراه البعض من أنها قوّت من الموقف السياسي للامام يحيى في صراعه مع بريطانيا، مما انعكس في سعي بريطانيا في أعقاب المعاهدة لتحسين علاقاتها باليمن. ومع ذلك، فإن التجربة السوفياتية مع اليمن لم تختلف من حيث مصيرها عن تجربتهم مع السعودية، بعد أن رفض الامام يحيى قبول ممثلين دبلوماسيين سوفيات في اليمن، قاصراً بذلك العلاقات على المستوى التجاري، ومتعللاً بظروف اليمن، مما سهل بعد ذلك على الدول الرأسمالية مزاحمة الاتحاد السوفياتي في نشاطه التجاري في اليمن، وانتهى الأمر إلى تدهور العلاقات التجارية بين البلدين. وهكذا لم يبد غريباً أن يعلن الاتحاد السوفياتي، قبيل الحرب العالمية الثانية أيضاً، عن إنهاء صلاته باليمن، مفسراً ذلك بالظروف الدولية التي تعود إلى التخوف من اندلاع حرب عالمية[٨].

وشهدت الأربعينات تطورات جديدة في العلاقات العربية ـ السوفياتية، بدأت بالعلاقات السوفياتية ـ المصرية، وكانت الحكومة المصرية في أعقاب انتهاء الحماية البريطانية على مصر بموجب تصريح ٢٨ شباط/فبراير ١٩٢٢ قد اتخذت قراراً بإنهاء العلاقات بينها وبين روسيا القيصرية، بما يقصد به الابتعاد عن التعامل مع الاتحاد السوفياتي. ومنذ ذلك الوقت، أخذت المطالبات بإقامة علاقات مصرية ـ سوفياتية تتصاعد تدريجياً وبالذات في البرلمان المصري، استناداً إلى الفوائد التي يمكن أن تجنيها مصر في تسويق قطنها لكسر الاحتكار البريطاني في هذا الصدد، وكان موقف مجلس الوزراء يتمثل في النظر إلى الموضوع من زاويتيه التجارية والسياسية معاً.

وفي عام ١٩٣٩، تُرجِم هذا كله في قرار لمجلس الوزراء في آب/أغسطس، بالموافقة على قيام العلاقات الدبلوماسية بين مصر والاتحاد السوفياتي، غير أن ذلك القرار لم يوضع موضع التنفيذ

---

(٦) انظر: غسان سلامة، **السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥: دراسة في العلاقات الدولية**، الدراسات الاستراتيجية، ٣ (بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨٠)، ص ٢٨٤ ـ ٢٨٧.

(٧) انظر نوعية هذه الصلات ومستواها وتحليلاً لها وللاهتمام السوفياتي بالسعودية في: المصدر نفسه، ص ٢٨٧ ـ ٣١١.

(٨) انظر التفاصيل في: منصور عزيز حمود الزنداني، «العلاقات اليمنية بالدولتين العظميين، ١٩٦٢ ـ ١٩٨٤» (أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ١٩٨٧)، ص ١١ ـ ١٩.

فوراً، بما يمكن تفسيره باستمرار التأثير البريطاني على السياسة الخارجية المصرية، بخاصة وأن الاتحاد السوفياتي كان قد وقّع ميثاق عدم الاعتداء مع ألمانيا بعد يوم واحد من قرار مجلس الوزراء المصري، ولم يتم الاعتراف المصري بالاتحاد السوفياتي سوى في أيار/مايو ١٩٤٣، بعد تغير موقع الاتحاد السوفياتي على خريطة التحالفات الدولية، وخوضه الحرب في معسكر الحلفاء، وبروزه كقوة عالمية جديدة بعد دوره الفعّال في الحرب العالمية الثانية. وفي آب/اغسطس ١٩٤٣، أنشئت العلاقات الدبلوماسية بالفعل بين البلدين. وجدير بالاشارة، أن السنة التالية قد شهدت الاتفاق على قيام علاقات دبلوماسية سوفياتية ـ سورية، وسوفياتية ـ لبنانية.

وقد أعقب هذه التطورات بروز المواقف السوفياتية المؤيدة لحركة التحرر في مصر والوطن العربي[٩]. ثم تبلور الموقف السوفياتي المؤيد لنشأة دولة اسرائيل، والمتمثل في الموافقة على قرار التقسيم الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧، والاعتراف بدولة اسرائيل في أيار/مايو ١٩٤٨، ثم الموافقة على دخولها الأمم المتحدة في أيار/مايو ١٩٤٩. وقد جاء هذا الموقف مناقضاً للموقف الماركسي ـ اللينيني المعروف بعدائه الأصيل للصهيونية كايديولوجية وحركة سياسية. وبغض النظر عن التفسيرات التي قُدِمت لهذا السلوك السوفياتي[١٠] فإنه مما لا شك فيه، أنه قد مثل قيداً على نمو العلاقات العربية ـ السوفياتية، اضافة الى القيود التي انبثقت من طبيعة النظم العربية في ذلك الوقت.

ثم شهد النصف الأول من الخمسينات، إرهاصات لنقلة كيفية في العلاقات العربية ـ السوفياتية، بخاصة وقد تكفل افتضاح الهوية الحقيقية للدولة الصهيونية، والآثار الجانبية للموقف السوفياتي المؤيد لها على اليهود السوفيات، بإجهاض التطورات الايجابية في العلاقات السوفياتية ـ الاسرائيلية اعتباراً من عام ١٩٥٠، ووصولاً إلى قطع السوفيات للعلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل في ٢٢ شباط/فبراير ١٩٥٣ بعد انفجار قنبلة داخل مقر البعثة الدبلوماسية السوفياتية في تل أبيب في التاسع من الشهر ذاته[١١].

وترجع مصادر النقلة الكيفية في العلاقات العربية ـ السوفياتية إلى تطورين محددين أولهما ـ بغض النظر عن ترتيب الأهمية النسبية ـ يعود إلى تطور النظرة السوفياتية لحركات التحرر الوطني في أعقاب وفاة ستالين، ويرجع الثاني إلى صعود حركة التحرر العربي بقيادة مصر اعتباراً من النصف الثاني من الخمسينات.

وبالنسبة الى التطور الأول، كانت أفكار ستالين بالنسبة الى السياسة الخارجية تنظر الى العالم باعتباره منقسماً إلى مجموعتين فقط: واحدة رأسمالية والثانية اشتراكية، ولم يكن ممكناً أن

---

(٩) انظر التفاصيل في: فؤاد مرسي، **العلاقات المصرية ـ السوفيتية، ١٩٤٣ ـ ١٩٥٦** (القاهرة: دار الطباعة الحديثة، ١٩٧٦)، ص ٢١ ـ ٩٢.

(١٠) انظر التفاصيل في: أحمد يوسف أحمد، «السياسة السوفياتية تجاه اسرائيل، ١٩٤٨ ـ ١٩٥٦،» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ١٩٧٤)، ص ١٦ ـ ٤٠ و١٧٤ ـ ٢٠٧.

(١١) استؤنفت العلاقات فيما بعد في ٢ تموز/يوليو من السنة ذاتها، لكن دلالات أزمة قطع العلاقات تبقى قائمة، وهي أن التناقضات السوفياتية ـ الاسرائيلية لا تعود إلى التطورات الايجابية في العلاقات العربية ـ السوفياتية في المقام الأول، وإنما هي أصلية في نظام العلاقات الثنائية بين البلدين. انظر التفاصيل في: المصدر نفسه، ص ٢١٨ ـ ٢٤١.

توجد بينهما مجموعة ثالثة، ومن ثم كان الحياد زعماً، ولم يعترف ستالين بما يدعى منطقة سلام أو بالمعسكر الثالث أو الكتلة المحايدة[١٢]. وشهدت بداية عام ١٩٥٥ توطيد حكم خروشوف في الاتحاد السوفياتي، وكان يرى بعكس ستالين ضرورة مراجعة الموقف من المحايدين، وضرورة التقارب مع حكوماتهم الوطنية ـ وإن تكن برجوازية ـ طالما كان الطريق الذي تتبعه هذه الحكومات موجهاً ضد الغرب[١٣].

أما بخصوص حركة التحرر الوطني العربية بقيادة ثورة تموز/يوليو ١٩٥٢ في مصر، فإن الانطباعات السوفياتية الأولى عن الثورة لم تكن إيجابية، وكانت النظرة الأولية لها، أنها عمل من تدبير الدوائر الامبريالية. وساعدت تطورات مثل صدام الثورة العنيف مع عمال كفر الدوار في الشهر التالي لقيامها، وموقف قادتها المعادي للشيوعية، وعقد اتفاقية الجلاء مع بريطانيا، على تأكيد النظرة السلبية للسوفيات عن الثورة. وكانت اتفاقية الجلاء قد تضمنت نصاً على عودة القوات البريطانية إلى قاعدة قناة السويس، في حال وقوع عدوان خارجي على إحدى البلدان العربية أو تركيا، ولم يترك عبدالناصر شكاً في أن المعتدي المحتمل المقصود هو الاتحاد السوفياتي[١٤].

غير أن بروز الطابع الاستقلالي للثورة بأبعاده السياسية والعسكرية والاقتصادية، تكفل بالوصول في طريق علاقاتها بالغرب إلى نقطة الصدام الحتمي، وقد تم ذلك عبر رفض الثورة الارتباط بمشروعات الأحلاف الغربية، وقد تحددت في تلك المرحلة بمشروع حلف بغداد منذ أوائل عام ١٩٥٥، بل وقيام الثورة بدور قيادي في محاربة المشروع وإسقاطه سياسياً. ورفض الغرب نتيجة لذلك تزويد مصر بالسلاح الذي تحتاج إليه للدفاع عن استقلالها، ثم رفضه مساندة الجهود المصرية الطموحة لتحقيق التنمية، وقد تحددت حينها بمشروع السد العالي، وقد أدى ذلك كله إلى سلسلة من المواقف المصرية عبرت عن تبلور التوجه الاستقلالي للثورة، لعل أهمها هو صفقة السلاح الشهيرة مع الاتحاد السوفياتي التي أعلن عنها في أيلول/سبتمبر ١٩٥٥[١٥]، وقرار تأميم شركة قناة السويس في تموز/يوليو ١٩٥٦، وما أعقبه من عدوان بريطاني ـ فرنسي ـ اسرائيلي مسلّح على مصر في أواخر العام.

وارتبط بهذه التطورات وتلاها تبلور نموذج جديد للعلاقات العربية ـ السوفياتية، عبّر عن نقلة كيفية في هذه العلاقات. وقد اشتمل هذا النموذج على دعم عسكري سوفياتي للاقطار العربية،

---

(١٢) David J. Dallin, *Soviet Foreign Policy after Stalin* (London: Methuen and Co. Ltd., 1960), pp. 10 and 290.

(١٣) والتر لاكور، **الاتحاد السوفياتي والشرق الأوسط**، ترجمة لجنة من الأساتذة الجامعيين (بيروت: المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، ١٩٥٩)، ص ١٨٥، واسماعيل صبري مقلد، «السياسة السوفياتية والدول الافروآسيوية،» **السياسة الدولية**، السنة ١، العدد ٢ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٥)، ص ٢٠ ـ ٢٢.

(١٤) انظر خطاب جمال عبد الناصر في ٢١ آب/اغسطس ١٩٥٤ في: **مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر، القسم الأول: ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ـ ١٩٥٨** (القاهرة: مصلحة الاستعلامات: [د.ت.])، ص ٢٠٨.

(١٥) انظر التفاصيل في: أحمد فارس عبد المنعم، «القرار المصري بعقد صفقة الأسلحة التشيكية عام ١٩٥٥: دراسة في السياسة الخارجية المصرية،» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ١٩٨٠). انظر أيضاً ملخص لها في: أحمد فارس عبد المنعم، «تطور القدرة العسكرية المصرية، ١٩٥٢ ـ ١٩٥٦،» **السياسة الدولية**، السنة ١٧، العدد ٦٣ (كانون الثاني/يناير ١٩٨١)، ص ٤٠ ـ ٥٥.

تمثل أساساً في مبيعات السلاح لمصر وسوريا واليمن والعراق بعد سقوط النظام الملكي في عام ١٩٥٨؛ ودعم دبلوماسي تمثل بصفة خاصة في اقتراب المواقف السوفياتية الدبلوماسية تدريجياً من الموقف العربي من الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وذلك في إطار الثوابت في الموقف السوفياتي من هذا الصراع بطبيعة الحال، وعلى رأسها الاعتراف بشرعية وجود اسرائيل كدولة، وتفضيل منهج التسوية السلمي للصراع[١٦]؛ ودعم إقتصادي تمثل في تعزيز جهود التنمية في البلدان العربية، وبالذات في مجال إقامة قاعدة صناعية في هذه البلدان. ومن المهم بهذا الصدد أن هذا الدعم لم يقتصر على الاقطار العربية التقدمية وحدها[١٧]، كما أنه لم يتأثر بالأزمات السياسية بخاصة التي كانت تحدث في إطار التناقضات الثانوية بين حركة التحرر الوطني العربية والاتحاد السوفياتي[١٨]. وبانتكاس حركة التحرر الوطني العربية في أوائل السبعينات، سواء للعامل الموضوعي المتمثل في هزيمة عام ١٩٦٧ أمام اسرائيل، أم للعامل الذاتي المتمثل في وفاة جمال عبد الناصر في عام ١٩٧٠، حدث انتكاس مماثل في العلاقات العربية ـ السوفياتية. وهكذا جاء عقد السبعينات كأسوأ عقد للعلاقات العربية ـ السوفياتية منذ ازدهارها في الخمسينات.

فقد شهدت السبعينات تدهوراً خطيراً في العلاقات السوفياتية ـ المصرية، بدأ بعدم رضى السوفيات عن الموقف المصري الرسمي من انقلاب السودان الفاشل في تموز/يوليو ١٩٧١ ضد حكم جعفر نميري. فقد عاونت كل من مصر وليبيا نميري، في إحباط الانقلاب الذي حظى بتأييد أحد أجنحة الحزب الشيوعي الذي كان أول الضحايا لفشل الانقلاب[١٩]. وفي تموز/يوليو من السنة التالية، أنهى السادات مهمة الخبراء العسكريين السوفيات في مصر لتصل العلاقات المصرية ـ السوفياتية إلى اسوأ مستوى لها منذ حوالى عقدين[٢٠]. وعلى الرغم من فترة التعاون العربي ـ السوفياتي قبيل وأثناء حرب تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٣ وبعدها مباشرة، إلا أن السياسة المصرية بعد هذه الحرب تكفلت باستمرار اتساع الفجوة بين البلدين، بخاصة وقد أدت هذه السياسة إلى ظهور تشدد سوفياتي إزاء اي مطالب مصرية من السوفيات، على أساس أن الاستجابة لهذه المطالب لا يمكن أن تتم إلا في إطار سياسي سليم للعلاقات[٢١].

---

(١٦) انظر: محمد السيد سليم، «الاتحاد السوفياتي والقضية الفلسطينية،» **السياسة الدولية**: السنة ٥، العدد ١٧ (تموز/يوليو ١٩٦٩)، ص ٤٨ ـ ٥١.

(١٧) محمد سيد أحمد، «حول الاستراتيجية السوفياتية في الشرق الأوسط،» **السياسة الدولية**، السنة ١٠، العدد ٣٨ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٤)، ص ١٢٩ ـ ١٣٠. وجدير بالذكر أن هذه الدراسة قد كتبت رداً على دراسة: وحيد رأفت، «الاستراتيجية السوفياتية في الشرق الأوسط،» **السياسة الدولية**، السنة ١٠، العدد ٣٧ (تموز/ يوليو ١٩٧٤)، ص ٦ ـ ٢٧.

(١٨) كأزمة عام ١٩٥٩ بين الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد السوفياتي. انظر: «عزيز صدقي يقدم روايته عن قصة السوفييت مع مصر،» **الطليعة**، السنة ١١، العدد ٧ (تموز/يوليو١٩٧٥)، ص ٤٧.

(١٩) سيد أحمد، المصدر نفسه، ص ١٤٤. انظر أيضاً:

Robert O. Freedman. *Soviet Policy toward the Middle East since 1970* (New York: Praeger, 1978), pp. 54-61.

(٢٠) انظر التفاصيل في: جمال علي زهران حسن، «نظام السياسة الخارجية لمصر بين قراري طرد الخبراء السوفيات في ١٩٧٢ وزيارة الرئيس السادات للقدس في ١٩٧٧،» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ١٩٨٣).

(٢١) انظر: محمد حافظ اسماعيل، **أمن مصر القومي في عصر التحديات** (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٧)، ص ٤١١ ـ ٤١٧ على سبيل المثال.

وفي آذار/مارس ١٩٧٦، أنهت مصر رسمياً العمل بمعاهدة الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفياتي، التي كان السادات قد وقعها في أيار/مايو ١٩٧١، وكان إنهاء العمل بالمعاهدة دون شك تعبيراً عن التدهور المتزايد في العلاقات[٢٢]. وعلى الرغم من كل محاولات احتواء الأزمة، إلا أنها انتهت جميعاً إلى طريق مسدود، بل لقد شهدت السنة الأخيرة لحكم السادات، سحباً للسفراء بين البلدين بعد اتهام السادات للسوفيات بالتآمر على نظام حكمه[٢٣].

وعلى الرغم من أن كاتب هذه الورقة لا يميل عادة الى المطابقة بين العلاقات السوفياتية ـ المصرية والعلاقات السوفياتية ـ العربية، بمعنى أن التدهور في الأولى لا بد وأن يعني تدهوراً بالدرجة نفسها في الثانية، وعلى الرغم من أن السوفيات قاموا بجهود حقيقية لتدعيم علاقاتهم بسوريا والعراق ومنظمة التحرير الفلسطينية[٢٤]، إلا أن فقدان الثقل المصري، من ناحية، في العلاقات العربية ـ السوفياتية، كان لا بد وأن يُحدِث أثره، بخاصة وقد أثّر المسلك المصري على أقطار عربية أخرى. ومن ناحية أخرى، فإن بروز قوة الأقطار النفطية وعلى رأسها قُطر محافظ كالعربية السعودية في النصف الثاني من السبعينات[٢٥]، لم يكن تطوراً مواتياً للسوفيات في المنطقة العربية[٢٦].

وتبدو المحصلة النهائية للتطورات فيما مضى من عقد الثمانينات حتى الآن غير مؤكدة من منظور العلاقات العربية ـ السوفياتية. فمن ناحية، بدا أن هذه العلاقات قد تجاوزت «نقطة خسوفها الكبرى»، فمع عقد الثمانينات بدا إخفاق الولايات المتحدة الامريكية في حل الصراع العربي ـ الاسرائيلي أو تسويته واضحاً، بل إن علاقات التحالف بينها وبين إسرائيل قد وصلت إلى درجة غير مسبوقة في تاريخ العلاقات بين البلدين، ومع استمرار العدوان الاسرائيلي على الأقطار العربية، فإن ذلك الوضع أصبح يشكل ضغطاً قوياً على النظام العربي لموازنة هذا الحلف الاستراتيجي. وقد بدأت بوادر نتائج مثل هذا الوضع تظهر قرب منتصف الثمانينات.

ففي تموز/يوليو ١٩٨٤، عاد السفراء بين مصر والاتحاد السوفياتي، وشهدت العلاقات بين البلدين تحسناً ملموساً إذا قورنت بما وصلت إليه عام ١٩٨١، وبدأ عدد من الأقطار العربية المحافظة مثل الكويت والأردن في الحصول على السلاح السوفياتي نتيجة القيود التي وضعتها الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية على مبيعات السلاح لها، وأخيراً، فإن كلاً من عُمان ودولة الامارات العربية المتحدة اللتين لم تكن لهما علاقات دبلوماسية قط مع الاتحاد

---

(٢٢) انظر: «المذكرة الايضاحية المقدمة من وزارة الخارجية المصرية بشأن القرار الجمهوري الخاص بإنهاء العمل بمعاهدة الصداقة والتعاون بين مصر والاتحاد السوفياتي،» **الطليعة**، السنة ١٢، العدد ٤ (نيسان/ابريل ١٩٧٦)، ص ٦ ـ ٩، ولطفي الخولي، «ماذا «حول» وماذا «بعد» انهاء معاهدة الصداقة المصرية ـ السوفياتية،» **الطليعة**، السنة ١٢، العدد ٤ (نيسان/ابريل ١٩٧٦)، ص ٥ ـ ١١.

(٢٣) انظر: أحمد يوسف أحمد، «الاستمرارية والتغير في السياسة الخارجية للرئيس مبارك،» **السياسة الدولية**، السنة ١٨، العدد ٦٩ (تموز/يوليو ١٩٨٢).

(٢٤) Freedman, *Soviet Policy toward the Middle East since 1970*, p. 102.

(٢٥) انظر: أحمد يوسف أحمد، **تأثير الثروة النفطية على العلاقات السياسية العربية**، جامعة الأمم المتحدة، منتدى العالم الثالث، مشروع المستقبلات العربية البديلة (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٥).

(٢٦) محمد السيد سليم، «الدور السوفياتي في حل الصراع العربي ـ الاسرائيلي: المفاهيم والقيود والتوقعات،» **السياسة الدولية**، السنة ١٩، العدد ٧٤ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣)، ص ١٠٠.

السوفياتي، أقامت هذه العلاقات خلال عام ١٩٨٥. فإذا أضفنا لذلك أن للسوفيات علاقاتهم الوثيقة أو شبه الوثيقة مع عدد من الأقطار العربية الأخرى، وعلى رأسها سوريا وليبيا وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والعراق والجمهورية العربية اليمنية والجزائر، فإن القول بأن العلاقات العربية ـ السوفياتية قد تجاوزت خسوف السبعينات يبدو مُبرراً[٢٧].

غير أن كل ما سبق لا ينبغي أن يصرف النظر عن أن علاقات العرب بقطبي النظام العالمي ما زالت تبدو بعيدة حتى الآن عن وضعها الأمثل. فلا شك أن الوطأة الامريكية في هذه العلاقات تبدو واضحة من طبيعة العلاقات الامريكية ببعض الأقطار العربية الرئيسية، ولا نجد مثالاً على هذه الوطأة أكثر من الدور الامريكي الحالي في أمن الخليج، وهو الدور الذي حظي بمباركة رسمية غير مباشرة من آخر مؤتمرات القمة العربية في عمّان في تشرين الثاني/نوفمبر من عام ١٩٨٧.

ولعله من المناسب أن ننهي هذا التحليل المختصر لنموذج العلاقات العربية ـ السوفياتية، بالاشارة إلى أهم دلالاته التي يمكن أن تفيدنا دون شك في فهم حاضر العلاقات ومحاولة ترشيد مستقبلها. ويبدو أن أهم هذه الدلالات هي **العلاقة الارتباطية الواضحة بين حركة التحرر الوطني العربية، وصعود العلاقات العربية ـ السوفياتية**. ففي العشرينات والثلاثينات، أُجهضت المحاولات الأولى لتطوير هذه العلاقات في غيبة حركة تحرر وطني عربية. ويُخفي هذا المتغير في طياته متغيراً آخر هو طبيعة النظم العربية في ذلك الوقت. فلم يكن بمقدور النظام السعودي أو الإمامي أن يكون طويل النفس في هذه العلاقات خوفاً من آثارها الداخلية، حتى ولو توافرت لها ـ أي للعلاقات ـ عوامل نجاحها الأخرى. وقد شهدت العلاقات العربية ـ السوفياتية، من ناحية، أقصى نجاح لها في ظل صعود حركة التحرر الوطني العربية بعد حدوث تغيرات ثورية في عدد من الأقطار العربية، وانتكست ـ اي العلاقات ـ بانتكاسها. ومن ناحية ثانية، يبدو **وجود علاقة ارتباطية اخرى بين الوضع العالمي للاتحاد السوفياتي وبين العلاقات العربية ـ السوفياتية**. وعندما كان الوضع السوفياتي في النظام العالمي ضعيفاً نسبياً، ساعد ذلك على إجهاض التجربة الوليدة لعلاقات سوفياتية ـ عربية قبيل الحرب العالمية الثانية كما رأينا، وعندما برز الاتحاد السوفياتي كإحدى الدولتين العظميين في النظام العالمي الجديد بعد الحرب، استطاع أن يلبي احتياجات حركة التحرر الوطني العربية.

وقد تبدو هذه الدلالة غير مهمة بالنسبة للمستقبل للوهلة الأولى، غير أنها تعنينا بالتأكيد من منظورين: أولهما، أنه من مصلحة العرب في حركتهم السياسية أن يستمر وجود الاتحاد السوفياتي قوياً في النظام العالمي؛ وثانيهما، ان عيون العرب يجب أن تبقى معلّقة بتطورات العلاقات السوفياتية ـ الامريكية، وما يمكن أن تمثله من قيود مستقبلية على التحرك العالمي للاتحاد السوفياتي، الأمر الذي قد يساوي من حيث نتائجه العملية ضعف القوة السوفياتية عالمياً، وسنعود إلى مناقشة هذه النقطة في الأجزاء التالية من هذه الورقة.

كذلك أظهر نموذج العلاقات العربية ـ السوفياتية **الدور الذي تلعبه قوى الرأسمالية العالمية في محاولة إجهاض هذه العلاقات أو على الأقل تحديدها**، وكذلك **الأهمية النسبية للعلاقات المصرية ـ السوفياتية في تحديد المسار العام للعلاقات العربية ـ السوفياتية**، وطبيعة العائد الايجابي المترتب على هذه العلاقات بالنسبة الى الطرف العربي.

---

(٢٧) سعيد، **العرب ومستقبل النظام العالمي**، ص ٢٠٢.

ثانياً: مصادر التوتر في العلاقات العربية ـ السوفياتية

لقد أُجهضت المحاولات الأولى لإقامة علاقات عربية ـ سوفياتية في العشرينات والثلاثينات كما رأينا، وشهدت مرحلة الانتقال في الأربعينات ضغوطاً غربية لمنع التطور الايجابي لهذه العلاقات، كما شهدت مواقف سوفياتية خاطئة ايديولوجياً وسياسياً من نشأة دولة اسرائيل. ثم شهدت مرحلة التحول الايجابي في العلاقات أزمة شديدة في نهاية الخمسينات، تمثلت في تأييد الاتحاد السوفياتي للنظام العراقي في مواجهته مع الجمهورية العربية المتحدة، باعتبار أن الأول هو الذي يمثل بدرجة اكبر الآفاق التقدمية لحركة التحرر الوطني العربية. وأخيراً شهد عقد السبعينات انتكاسة كبيرة للعلاقات العربية ـ السوفياتية، لعله ليس من المبالغة أن نقول ان آثارها ما زالت محسوسة حتى الآن.

ويعنى هذا أن هناك مصادر للتوتر في العلاقات العربية ـ السوفياتية، تعمل جنباً إلى جنب مع مصادر التعاون التي سبق وأن أشرنا إليها، سواء في مقدمة هذه الورقة أم في جزئها الأول. ويهدف هذا الجزء إلى محاولة تحديد مصادر التوتر هذه بما يساعد على فهم أفضل للعلاقات العربية ـ السوفياتية، ومناقشة مشكلاتها ومواجهتها بأمل أن يسهم ذلك في ترشيد مستقبل هذه العلاقات.

وسوف نتسلسل في عرض مصادر التوتر هذه بدءاً بالمصادر التي ترتبط بالاتحاد السوفياتي أساساً، ثم بالقطب الآخر في النظام العالمي، ثم بعلاقتهما معاً، وأخيراً تلك المصادر التي ترتبط بالطرف العربي في العلاقات.

١ ـ وضع الاتحاد السوفياتي كقوة عالمية

برز الاتحاد السوفياتي كإحدى القوتين العظميين في النظام العالمي بعد الحرب العالمية الثانية، غير أن هذا التحديد لوضعه ليس كافياً، فهو يمثل اضافة إلى ذلك، القطب الاشتراكي في هذا النظام. ولهذا القطب وضعاً جغراسياسياً معيناً، لا بد وأن يؤثر على تحركه الخارجي. ومن تفاعل هذه العوامل معاً تبلورت سلسلة من المواقف السوفياتية التي تعني العرب مباشرة أو على نحو غير مباشر، ساهمت في صنع التوتر في العلاقات العربية ـ السوفياتية.

اتسم سلوك الاتحاد السوفياتي كقوة عالمية بالحذر[٢٨]، وهو حذر مفهوم سواء بالنسبة الى كون المجموعة الاشتراكية التي يتزعمها الاتحاد السوفياتي في النظام العالمي تمثل الطرف الأضعف في هذا النظام بالمفهوم الشامل للقوة، أم بالنظر للخبرة القاسية للاتحاد السوفياتي في الحرب العالمية الثانية، اضافة إلى ذلك، فإن مبدأ التعايش السلمي مبدأ أصيل في السياسة الخارجية السوفياتية[٢٩].

---

(٢٨) انظر: سامي منصور، «الدور العربي في استراتيجيات الكتل الدولية،» **السياسة الدولية**، السنة ٢٠، العدد ٧٥ (كانون الثاني/يناير ١٩٨٤)، ص ١٠٣.

(٢٩) انظر: فلاديمير ايليتش لينين، **في السياسة الخارجية للدولة السوفياتية**، ترجمة أحمد فؤاد بلبع (القاهرة: مكتبة دار الشرق، ١٩٧٢)، ص ٣ ـ ٧٢.

ومن هذا كله تنبع القيود على الموقف السوفياتي من الوجود الاسرائيلي على سبيل المثال. فهذا الموقف لا يمكن تبريره ايديولوجياً من منظور ماركسي ـ لينيني، ولكن القضية أن اسرائيل قد أصبحت أمراً واقعاً، وتدميرها ـ بفرض أنه ممكن بالنظر إلى طبيعة علاقتها بالمعسكر الرأسمالي العالمي ـ يمكن أن يثير حرباً عالمية ثالثة، بما يتعارض مع التوجهات السوفياتية السابقة. وتتداعى من هذا الموقف مواقف أخرى مثل إلحاح السوفيات على أسلوب التسوية السلمية للصراع العربي ـ الاسرائيلي، وإن لم يمانعوا في اللجوء إلى وسائل اخرى، بما في ذلك القوة لإزالة آثار عدوان عام ١٩٦٧، ومثل القيود التي وضعها السوفيات على توريد نوعيات معينة من الأسلحة إلى البلدان العربية ذات الدور المباشر في الصراع مع اسرائيل، تحسباً لأثر امتلاك هذه الأسلحة على قدرة هذه البلدان على مهاجمة العمق الاسرائيلي، وهكذا.

واذا كان الموقف السوفياتي من الوجود الاسرائيلي، أصبح غير ذي موضوع كمصدر للتوتر بعد أن قبلت معظم الحكومات العربية الوجود الاسرائيلي في إطار حدود ما قبل عدوان عام ١٩٦٧، وفي إطار تسوية شاملة للصراع، فإن الموقف من التسوية السلمية ومبيعات السلاح، يمكن أن يستمر في المستقبل مصدراً للتوتر طالما بقي الاحتلال الاسرائيلي لأراضٍ عربية. فالصفة «الاشتراكية» للاتحاد السوفياتي، والصفة «القومية» لحركة التحرر الوطني العربية أوجدت تمايزاً ايديولوجياً بين الطرفين. وطالما التقت مصالح القطب الاشتراكي العالمي مع مصالح حركة التحرر الوطني العربية في ضرب الوجود الغربي الاستعماري في الوطن العربي، سار التحالف بينهما على خير ما يرام، ولكن عندما ظهرت بعض الآفاق الأكثر راديكالية لهذه الحركة، بدأ التمايز يُحدِث أثره خلافاً وتوتراً، كما حدث في أزمة عام ١٩٥٩، عندما مال السوفيات إلى جانب النظام العراقي آنذاك، الذي رأوا فيه إمكانية تقدمية أكبر مما رأوا في الحركة القومية العربية التي تجسدت في ذلك الوقت في تجربة الجمهورية العربية المتحدة، وكما انعكس الموقف السوفياتي من النظام الماركسي في جنوب اليمن على علاقات السوفيات بالشطر الشمالي من اليمن أكثر من مرة[٣٠]، وهكذا.

ويرتبط هذا بموقف السوفيات من الوحدة العربية؛ فبطبيعة الحال لا يمكن أن يؤيد السوفيات من منظورهم الايديولوجي الوحدة العربية دون قيد أو شرط، وإنما يمكن تصور أن يكون تأييدهم لوحدة الأقطار العربية ذات النظم الثورية، أو على الأقل، فإنهم يمكن أن يؤيدوا وحدة عربية على أساس قومي بشرط أن تكون معادية للغرب. أو على الأقل غير منحازة على نحو حقيقي. وعموماً فإن تردي مسيرة الوحدة العربية منذ انتهاء تجربة الجمهورية العربية المتحدة في عام ١٩٦١، لم يجعل لهذا المصدر آثاراً ضارة مهمة على العلاقات العربية ـ السوفياتية سوى في أزمة عام ١٩٥٩ التي سبقت الاشارة إليها، ومع ذلك، فإن التخطيط لمستقبل الحركة القومية العربية ينبغي أن يأخذ في اعتباره هذه النقطة المهمة.

واذا كان الاتحاد السوفياتي قد تغاضى، كقوة إشتراكية عالمية، عن عدم مشاركة الشيوعيين في الحكم، بل واضطهادهم في معظم النظم العربية التحررية، على أساس أن التوجه العام لهذه النظم يلتقي مع مصالحه ـ كما في تجربة تعامله مع عبدالناصر ـ فإنه أي الاتحاد السوفياتي ـ لم

---

(٣٠) انظر: الزنداني، «العلاقات اليمنية بالدولتين العظميين، ١٩٦٢ ـ ١٩٨٤،» ص ١٧٠ ـ ١٨٦ على سبيل المثال.

يستطع أن يفعل ذلك في سياق انحسار حركة التحرر الوطني العربية، كما يبدو في الموقف السوفياتي من أحداث انقلاب السودان الفاشل في تموز /يوليو ١٩٧١ ، وأثر ذلك على علاقات السوفيات بكل من السودان ومصر وليبيا على الأقل[٣١].

كما أن للاتحاد السوفياتي، كقوة عالمية، وضعاً جغراسياسياً معيناً لا يستطيع معه تجاهل الأوضاع في الدول المجاورة له. ومن هنا جاء تدخله في أفغانستان لدعم النظام الماركسي فيها (تختلط هنا اعتبارات الايديولوجية بالاعتبارات الجغراسياسية)، الأمر الذي سبب تعقيدات لا يستهان بها بالنسبة الى علاقاته بدول العالم بصفة عامة، وللبلدان الاسلامية والعربية بصفة خاصة، نظراً للاعتبار الديني في القضية[٣٢]. كذلك لا يملك الاتحاد السوفياتي أن يُضحي ببساطة بإيران، حتى ولو كانت له وجهة نظر سلبية في طبيعة النظام الاسلامي القائم فيها حاليا ، ومن هنا التعقيدات الشديدة في موقفه من الحرب العراقية ـ الايرانية[٣٣]، مما أدى الى توتر في العلاقات السوفياتية ـ العراقية غير مرة، والى أن ينظر فريق من العرب على الأقل إلى هذا الموقف باعتباره موقفاً متذبذباً، إن لم يكن انتهازياً.

٢ ـ قضية اليهود السوفيات

قضية اليهود السوفيات قضية سوفياتية داخلية بطبيعة الحال، ولكنها اكتسبت أبعادها العالمية والاقليمية من إلحاح اسرائيل والولايات المتحدة ـ بخاصة في السبعينات ـ على هجرة اليهود السوفيات إلى اسرائيل، ومن تضرر العرب من هذه الهجرة كلما زادت معدلاتها، بحكم أنها تُزيد من الرصيد البشري للدولة الصهيونية. وهكذا سبّب سماح السوفيات بزيادة معدل الهجرة اليهودية إلى اسرائيل في السبعينات درجة عالية من التوتر في العلاقات مع العرب.

وقد ورث الحكم السوفياتي مسألة يهودية بالغة التعقيد، نتيجة الاضطهاد الشديد الذي لقيه اليهود في روسيا القيصرية ـ بغض النظر عن مسؤوليتهم عن هذا الاضطهاد من عدمها ـ وزاد الأمر سوءاً عندما لم يستطع الحكم السوفياتي، في سنواته الأولى، حماية اليهود من أعمال عنف تعرضوا لها من جانب أعداء النظام السوفياتي، وصلت إلى حد المذابح الجماعية على أساس أن اليهود قاموا بدور كبير في الثورة البلشفية. كما أن هذا الحكم قد طبّق في البداية التعاليم الماركسية حرفياً، الأمر الذي سبّب ضربة قاصمة إلى اليهود الذين كانت غالبيتهم العظمى من أصحاب الأعمال التي أُمِمت تطبيقاً لهذه التعاليم.

وبعد أن انتعش اليهود نسبياً في ظل السياسة الاقتصادية الجديدة (١٩٢١ ـ ١٩٢٨)، التي سمحت بعودة الأعمال الخاصة في ظل قيود معينة، عادوا إلى سابق أوضاعهم السيئة بانتهائها. غير أنه إبتداء من ذلك الوقت أيضاً، بدأ الحل الحقيقي لمشكلة اليهود السوفيات

---

(٣١) انظر: سيد أحمد، «حول الاستراتيجية السوفياتية في الشرق الأوسط،» و

Freedman, *Soviet Policy toward the Middle East since 1970.*

(٣٢) انظر في الآثار السلبية لتدخل الاتحاد السوفياتي في افغانستان على علاقاته الدولية: فرد هاليداي، **السياسة السوفياتية في قوس الأزمة**، ترجمة عفيف الرزاز (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٢)، ص ١٢٤.

(٣٣) انظر في العوامل المتشابكة في الموقف السوفياتي من هذه الحرب: مجدي حمّاد، «الاتحاد السوفياتي والحرب: تقدير موقف،» **السياسة الدولية**، السنة ١٧، العدد ٦٣ (كانون الثاني/يناير ١٩٨١)، ص ٩٠ ـ ٩١.

بإدماجهم في الاقتصاد السوفياتي، في إطار خطط التنمية السوفياتية التي احتاجت الى قدر كبير من الطاقة البشرية.

وقد سارت تجربة اندماج اليهود في المجتمع السوفياتي بنجاح منذ ذلك الوقت، وإن كانت قد واجهت عقبات معينة مثل بقايا الميراث القيصري، وأثر اليهود الذين دخلوا تحت الحكم السوفياتي إبان الحرب العالمية الثانية على اليهود السوفيات. فقد كان هؤلاء اليهود الجُدد، يضمون بينهم جماعات محافظة عاشت حياة يهودية كاملة، تضرب بجذورها في التقاليد العبرية، وقد عملت هذه الجماعات «كمنبه» قومي لليهود السوفيات. كذلك قامت دولة اسرائيل منذ نشأتها بالدور نفسه، بخاصة وأن الاتحاد السوفياتي أيدها تأييداً كاملاً في البداية كما رأينا، فضلاً عن أنها نجحت في عام ١٩٦٧، في أن ترسم لنفسها صورة أسطورية تجعل أي يهودي يفخر بالانتماء إليها[٣٤].

وقد اتبع السوفيات حتى نهاية الستينات سياسة تقييد مشددة لهجرة اليهود السوفيات الى اسرائيل، بلغ معها متوسط الهجرة منذ نشأة اسرائيل وحتى نهاية الستينات حوالى خمسمائة يهودي سنوياً. ويبدو هذا الموقف مفهوماً، بالنظر إلى هجرة اليهود السوفيات إلى اسرائيل تعني أنهم فضلوا الحل الصهيوني القومي للمسألة اليهودية على الحل الماركسي ـ اللينيني لها، مما يعني مساساً غير مباشر بايدولوجية النظام السوفياتي.

ومع بداية السبعينات، وعلى الرغم من استمرار سياسة التقييد رسمياً، إلا أن معدلات الهجرة بلغت آفاقاً غير مسبوقة بمتوسط سنوي يزيد على عشرة آلاف مهاجر. وقد تراوح تفسير هذا المسلك السوفياتي ما بين أنه جاء استجابة للالحاح الامريكي والاسرائيلي في إطار علاقة الانفراج الجديدة على قمة النظام العالمي، إلى القول بأنه يأتي كرد فعل لتدهور العلاقات العربية ـ السوفياتية، إلى الاشارة إلى أنه تم كتفادٍ لتفاقم مشكلة اليهود السوفيات داخلياً على نحو يمكن معه لأطراف معادية أن تستغلها استغلالاً سيئاً، بخاصة وأن الاتحاد السوفياتي دولة متعددة القوميات[٣٥]. وليس من الممكن هنا أن نستطرد في البحث عن السبب الحقيقي أو الأهم بين الأسباب السابقة[٣٦]. فالمهم بالنسبة الينا الآن أنها مثلت مصدراً مهماً من مصادر التوتر في العلاقات العربية ـ السوفياتية، بخاصة وأنها قد عادت إلى البروز في الآونة الأخيرة مع وصول غورباتشوف إلى السلطة وتدشين سياساته الاصلاحية.

٣ ـ الدور الامريكي

سبق أن رأينا الدور الذي لعبته قوى الرأسمالية العالمية في الثلاثينات والأربعينات من هذا القرن، في إجهاض وتعويق العلاقات العربية ـ السوفياتية لأسباب مفهومة. وقد ورثت الولايات المتحدة الامريكية هذا الدور في أعقاب الحرب العالمية الثانية، مع بروزها كقائد للمعسكر الرأسمالي

---

(٣٤) انظر: أحمد، «السياسة السوفياتية تجاه اسرائيل، ١٩٤٨ ـ ١٩٥٦،» الفصل الخاص باليهود السوفيات، ص ٤١ ـ ١٢٢.

(٣٥) أحمد يوسف أحمد، «الاستقطاب الاسرائيلي لليهود السوفيات،» **السياسة الدولية**، السنة ١١، العدد ٣٩ (كانون الثاني/يناير ١٩٧٥)، ص ١٥٤ ـ ١٥٧.

(٣٦) انظر محاولة لتحليل هذه الأسباب في: المصدر نفسه، ص ١٥٧ ـ ١٥٩.

منذ ذلك الحين، وفي هذا الاطار، عارضت الولايات المتحدة دوماً وعلى نحو لا يعرف الكلل الجهود السوفياتية الرامية إلى تطوير علاقات إيجابية بالاقطار العربية.

وإذا كانت الولايات المتحدة قد أخفقت في الخمسينات والستينات في منع التطور الايجابي للعلاقات العربية ـ السوفياتية بسبب قوة حركة التحرر الوطني العربية، فإنها قد استغلت بكل مهارة مناخ انكسار هذه الحركة في السبعينات لتعميق الأزمة في هذه العلاقات. ويبدو هذا واضحاً في مسلكها إزاء مصر بصفة خاصة، فضلاً عن أمثلة أخرى مثل تحسين علاقاتها بنظام نميري في أعقاب فشل انقلاب عام ١٩٧١[٣٧].

وعلى الرغم من أن الدور الامريكي في الوطن العربي يبدو قصير النفس من الناحية الموضوعية، بحكم طبيعة العلاقات الامريكية ـ الاسرائيلية، والتوجهات الامريكية تجاه قضية التنمية، إلا أن الأمر الذي لا شك فيه، أن الولايات المتحدة الامريكية قد نجحت في ترتيب الأوضاع في عدد من الأقطار العربية على الأقل، بما يسمح لها بأن تمارس قيداً له اعتباره على أي تطوير مُقبل للعلاقات العربية ـ السوفياتية.

ولا شك أن الولايات المتحدة الامريكية تستفيد في سعيها لوقف أي تقدم في العلاقات العربية ـ السوفياتية بشرائح إجتماعية معينة، وعناصر يُفترض أنها تنتمي للنخبة المثقفة داخل الوطن العربي، تُقدم رؤى وتحليلات تصل في عدائها لسياسة الاتحاد السوفياتي إلى حد الهزل[٣٨].

٤ ـ تطور العلاقات الامريكية ـ السوفياتية

اعتباراً من السبعينات، دخلت العلاقات الامريكية ـ السوفياتية مرحلة من الانفراج، كان لها دون شك آثارها على العلاقات العربية ـ السوفياتية. وأهمية دراسة هذه الآثار أن علاقة الانفراج السوفياتية ـ الامريكية يبدو أنها تعود إلى الحياة من جديد حالياً مع التقدم في مباحثات نزع السلاح، والتوصل إلى معاهدة لإزالة الصواريخ النووية متوسطة المدى في أوروبا. ومن ثم، فإن استمرار مثل هذه التطورات يعني احتمال بروز آثار الانفراج من جديد، بما في ذلك آثاره على العلاقات العربية ـ السوفياتية.

وبعيداً عن المبالغات الساذجة وغير العلمية التي تذهب إلى الحديث عن صفقات متبادلة، ينسحب فيها الاتحاد السوفياتي من الوطن العربي مقابل تدعيم مواقعه في افريقيا مثلاً، فإن التحليل العلمي لأثر الانفراج على العلاقات العربية ـ السوفياتية يذهب إلى أن الانفراج قد رتب تغيراً في الأولويات. «ومن المتصور أن السوفيات يرجعونه إلى أن تركيز استراتيجيتهم الشاملة على الانفتاح على العالم الثالث، وعلى حركة التحرر في العالم العربي باعتبارها حلقة رئيسية فيها، (إلى حد أن أوجه التعامل مع الدول العربية الرائدة في انتهاج طريق التطور غير الرأسمالي وعلى رأسها مصر، قد فاقت في أحوال كثيرة أوجه التعامل داخل الأسرة الاشتراكية ذاتها). هذا التركيز بأولوية خاصة كان له ما يبرره في وقت ظلت فيه الحرب الباردة قائمة،

---

(٣٧) انظر: Freedman, *Soviet Policy toward the Middle East since 1970*, p. 7.

انظر أيضاً لمزيد من التفصيل: **الصراع السوفياتي ـ الأميركي في الشرق الأوسط**، تحرير ج.س. هورويتز (بيروت: دار النفائس، ١٩٧١).

(٣٨) انظر مثلاً: عثمان أحمد عثمان، **صفحات من تجربتي** (القاهرة: المكتب المصري الحديث، ١٩٨١)، ص ٤٣٧ ـ ٤٤٥، ومحمد الحيوان، **قصة الديون السوفياتية على مصر**، ط ٢ (القاهرة: دار التحرير، ١٩٨٧).

وكوسيلة للتعجيل بتصفيتها عن طريق محاصرة الاستعمار في مؤخراته، ولكن بمجرد أن تهيأت الفرص لاختراق الحواجز التي طالما اعترضت إنهاء الحرب الباردة، وأصبح من المتاح إقامة علاقات تعامل من نوع جديد مع دول الغرب والولايات المتحدة بوجه خاص، ليس بغريب أن تكون الاستراتيجية السوفياتية قد اتجهت لتركيز جهودها في المقام الأول على تثبيت هذا المكسب الجديد، خاصة وأن الأزمة في الشرق الأوسط بدت قبل حرب تشرين الاول/اكتوبر متعثرة تماماً، وبدت فرص الحركة المنتجة لنتائج ملموسة أوضح في مجال تصفية مخلفات الحرب الباردة مع امريكا والغرب»[٣٩].

ومع ذلك، فإن أ. محمد سيد أحمد، الذي نقلنا عنه الاقتباس السابق، ينقل عن مفكرين وخبراء سوفيات، التقى بهم قبل حرب تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٣ مباشرة، تأكيدهم على أن علاقة السوفيات مع العرب ومصر لا ينبغي تصورها في «علاقة عكسية» مع علاقات الاتحاد السوفياتي بالولايات المتحدة، وأن الاستعمار والصهيونية هما المستفيدان أساساً من استمرار توتر العلاقات الدولية، وهكذا، فإن الانفراج الدولي الناجم عن تحسين العلاقات السوفياتية ـ الامريكية ربما يخلق ظروفاً أكثر مواتاة ـ لا العكس ـ للتوصل إلى حلول مناسبة للأزمات الدولية التي لم تحل بعد.

يرى السوفيات إذاً أن مهمة تنشيط التعايش السلمي لا ينبغي طرحها في تعارض مع مهمة دعم حركات التحرر الوطني، بل ينبغي النظر إليهما كمهمتين متكاملتين، بمعنى أن مناخ الانفراج الدولي يفسح المجال خلال التباحث مع الولايات المتحدة، وليس عن طريق المواجهة معها فقط للاسهام بدور أكثر فعالية في رد العدوان في شتى وجوهه، بما في ذلك العدوان الاسرائيلي، وخلق ظروف أكثر مواتاة لحركة التحرر العربية، وبفضل كل إنجاز جديد تحققه حركة التحرر في الوطن العربي أو غيره، تتوافر ظروف أفضل لمحاصرة الامبريالية عالمياً، وتهيئة المناخ الكفيل بزيادة دعم الاتجاه نحو الانفراج الدولي والتعايش السلمي[٤٠].

وعلى الرغم من وجاهة هذا الطرح الايديولوجي السوفياتي، إلا أن المعيار الرئيسي في الحكم عليه يبقى معيار السياسات الواقعية والقرارات اليومية، وهو ما يجعل الموضوع برمتِه مفتوحاً للمناقشة.

٥ ـ ضعف النظام العربي

لا شك أن النظام العربي اعتباراً من السبعينات بصفة خاصة، قد بدأ يعكس مظاهر متزايدة للضعف[٤١]، تمثلت أولاً في انحسار حركة التحرر الوطني العربية في أعقاب هزيمة عام ١٩٦٧، وثانياً في تفاقم ظاهرة الصراعات العربية ـ العربية. فمن ناحية، زادت هزيمة عام ١٩٦٧ من حذر السياسة السوفياتية في قضية تسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وانعكس هذا بطبيعة الحال على الموقف السوفياتي من إمدادات السلاح. ومن ناحية أخرى، فإن الصراعات العربية ـ العربية تسبب حرجاً للاتحاد السوفياتي، حيث ان تدعيم علاقات مع طرف من أطراف صراع ما

---

(٣٩) أحمد، «الاستقطاب الاسرائيلي لليهود السوفيات،» ص ١٤٥.

(٤٠) المصدر نفسه.

(٤١) انظر: جميل مطر وعلي الدين هلال، **النظام الاقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية**، ط ٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية؛ القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٣).

يؤدي إلى توتر علاقاته بالطرف الآخر. وطالما كانت الصراعات العربية ـ العربية منطقية، فإن آثارها على العلاقات العربية ـ السوفياتية مبررة. فقد كان من المفهوم أن ينحاز السوفيات إلى النظام العراقي في نهاية الخمسينات في صراعه مع الجمهورية العربية المتحدة، باعتبار أنه ـ أي النظام العراقي ـ أقرب الى تصورهم الأمثل عن تطور حركة التحرر الوطني العربية، وطالما ثار الصراع بين قوة أو قوى عربية تقدمية وأخرى محافظة، يمكن ببساطة الانحياز للأولى، كما في انحياز السوفيات للثورة اليمنية في عام ١٩٦٢، ومن ورائها مصر ضد الملكيين اليمنيين المؤيدين من السعودية[٤٢].

إلا أن طبيعة الصراعات في أحوال أخرى يمكن أن تكون مربكة، وبصفة خاصة عندما تثور بين القوى التقدمية العربية ذاتها كالصراع السوري ـ العراقي، أو السوري ـ الفلسطيني وهكذا. ومن الملفت للنظر أن ثمة ما يشير إلى أن هذه الصراعات عبر الزمن هي الغالبة في سجل الصراعات العربية ـ العربية[٤٣]، الأمر الذي يعني إرباكاً أكثر للسياسة السوفياتية.

ثالثاً: إصلاحات غورباتشوف من منظور العلاقات العربية ـ السوفياتية

لقد فات وقت التساؤل عن جدية الاصلاحات التي يقوم بها غورباتشوف في الاتحاد السوفياتي منذ توليه قيادة النظام السوفياتي، وكذلك عن تأثيراتها على السياسة الخارجية للاتحاد السوفياتي. فمن ناحية، بات من الواضح أن الاصلاحات تمثل محاولة جادة لبعث الحيوية في النظام الاشتراكي السوفياتي، إن لم يكن في الأسرة الاشتراكية بأكملها، في محاولة للحاق بالتطورات التكنولوجية الحديثة حتى لا تصبح هذه الأسرة قوة عالمية من الدرجة الثانية[٤٤]. ومن ناحية أخرى، لا شك أن العلاقة البديهية بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية تجعل لهذه الاصلاحات آثارها الحتمية على التحرك الدولي للاتحاد السوفياتي.

ويهمنا في السياق الحالي مناقشة الآثار المحتملة، لاصلاحات غورباتشوف على السياسة السوفياتية الخارجية، بينما يمكن أن ينعكس على العلاقات العربية ـ السوفياتية في النهاية. وعلى المستوى الرسمي المعلن، يرى غورباتشوف أن ضمان وتأكيد الدور، العالمي السوفياتي، والضرورات الاقتصادية اللازمة لتحقيق ذلك الدور، جميعها اعتبارات تقتضي إنهاء التركيز المحوري للسياسة الخارجية السوفياتية على الولايات المتحدة الامريكية. كما يؤكد غورباتشوف

---

(٤٢) انظر الباب الثاني من: أحمد يوسف أحمد، **الدور المصري في اليمن، ١٩٦٢ ـ ١٩٦٧** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨١).

(٤٣) يمثل هذا احدى نتائج بحث جماعي أشرف عليه كاتب هذه الورقة عن الصراعات العربية ـ العربية في اطار مركز دراسات الوحدة العربية، ونشر في نهاية عام ١٩٨٧. انظر: أحمد يوسف أحمد، **الصراعات العربية ـ العربية، ١٩٤٥ ـ ١٩٨١: دراسة استطلاعية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، وانظر في أثر العلاقات العربية ـ العربية على السياسة السوفياتية: نادية محمود مصطفى، «التفاعل بين النظام الدولي السائد والنظام الاقليمي العربي،» في: ودودة بدران ونادية محمود مصطفى، «القوتان الأعظم والعلاقات المصرية ـ العربية،» ص ٤٠ ـ ٤١. (بحث غير منشور)

(٤٤) محمد السيد سعيد، «تقديم ملف اتجاهات الاصلاح في العالم الشيوعي،» **السياسة الدولية**، السنة ٢٣، العدد ٨٩ (تموز/يوليو ١٩٨٧)، ص ٦٤.

أيضاً أن التقارب الامريكي ـ السوفياتي لن يكون على حساب طرف ثالث[٤٥].

وعلى الرغم من وجود شواهد على صحة الطرح السابق، وبالذات من زاوية محاولة الاتحاد السوفياتي توسيع نطاق نشاطه الدبلوماسي الفعال عالمياً، إلا أن ثمة رؤى متناقضة بخصوص إمكان تجسيد هذا الطرح عملياً في السياسة السوفياتية. فالبعض يرى أن تزايد الطابع العملي للسياسة السوفياتية قد ينتهي إلى استعداد أكبر لتقديم تنازلات للولايات المتحدة الأمريكية بصفة عامة، وقد يكون للصراع العربي ـ الاسرائيلي نصيبه من هذه التنازلات[٤٦]. كذلك، فإن التركيز على الاصلاحات الاقتصادية الداخلية قد يؤثر على مدى استعداد السوفيات لتقديم مساعدات لدول العالم الثالث[٤٧]، وهكذا.

ويمكن أيضاً لإصلاحات غورباتشوف الداخلية أن يكون لها آثارها على قضية اليهود السوفيات، فقد يكون لمناخ الانفراج الداخلي في النظام السوفياتي أثره على السماح على نحو متزايد بهجرة اليهود السوفيات إلى اسرائيل. وقد يتعزز هذا الأثر بالتطور الايجابي في العلاقات مع الولايات المتحدة الامريكية، بخاصة في غيبة استراتيجية عربية لطرح وجهة النظر العربية في هذا الموضوع للاتحاد السوفياتي. وعلى المدى الطويل يمكن لاصلاحات غورباتشوف في حال نجاحها أن تكون عاملاً في تقليل رغبة اليهود السوفيات في الهجرة.

كذلك، فإن نجاح الاصلاحات من منظور استراتيجي يعني على المدى الطويل تأكيد التوازن في النظام العالمي بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي، وهو أمر في مصلحة العرب والعالم الثالث بصفة عامة، كما سبقت الاشارة، بينما إخفاقها يترك مستقبل الاتحاد السوفياتي أكثر غموضاً[٤٨].

وقد يكون الأدق من كل ما سبق أن نقول ان إصلاحات غورباتشوف كلها ما زالت تمر بمرحلة التشكّل، وإن علينا أولاً أن نحاول فهمها وفهم آثارها علينا بعمق. فإن فعلنا ذلك أصبحنا مهيئين، إن كنا نملك القدرة على التفكير السياسي والاستراتيجي والارادة السياسية الواحدة، لمحاولة التأثير في هذه المرحلة، بما يحيد آثارها السلبية علينا إن وجدت، ويعظم منافعها بالنسبة الينا إن كان من سبيل لوجود هذه المنافع.

خاتمة: ما العمل؟

في ضوء ما سبق، هل من سبيل لتقديم مقترحات محددة تهدف لتطوير العلاقات العربية ـ السوفياتية بما يحقق المصالح المتبادلة للطرفين، ويعزز قدرة العرب على الحركة في النظام العالمي؟ من السهولة بمكان تقديم مقترحات العمل، وأن نعود إلى مصادر التوتر في العلاقات العربية ـ السوفياتية لنقترح تلافيها أو تحييد آثارها، غير أن ثمة ملاحظة منهاجية ينبغي أن تبرز هنا.

---

(٤٥) نازلي معوض أحمد، «اصلاحات جورباتشوف الداخلية والتغير في السياسة الخارجية،» **السياسة الدولية**، السنة ٢٣، العدد ٨٩ (تموز/يوليو ١٩٨٧)، ص ٨١ ـ ٨٢.

(٤٦) انظر عرضاً لهذا الرأي في: السيد سعيد، المصدر نفسه، ص ٦٥.

(٤٧) أحمد، المصدر نفسه، ص ٨٨.

(٤٨) انظر مناقشة لمستقبل اصلاحات غورباتشوف في: طه عبد العليم طه، «الاصلاح بين الرومانسية والواقعية في الاتحاد السوفياتي،» **السياسة الدولية**، السنة ٢٣، العدد ٨٩ (تموز/يوليو ١٩٨٧)، ص ٧٠.

فالتغير إلى الأفضل لا يتم لمجرد وعينا بضرورته ما لم تتوافر عوامله الموضوعية. صحيح أن الأفكار يمكن أن تحفز التغيير أو تسارع بمعدله، ولكنها لا تُحدِثه وحدها حتى لو استحوذت هذه الأفكار على عقول صانعي القرارات وأثرت مباشرة في سلوكهم. ومن هنا يجب بداية أن نُلقي نظرة على الساحتين العربية والعالمية لكي نرى ما إذا كانتا ملائمتين لمثل هذا التغيير أم لا؟

وقد يمكن لنا أن نقول ان هناك حداً أدنى من عوامل التغيير الموضوعية يسمح لنا بالحديث عن مقترحات على الورق. فهناك أولاً الأزمة التي يمر بها النظام العربي بعد ما يزيد على عقد من تعاظم النفوذ الامريكي، وهي أزمة أدت إلى بداية حدوث تحسن نسبي في العلاقات العربية ـ السوفياتية. وهناك ثانياً أن الطرف الثاني للعلاقة، وهو الاتحاد السوفياتي، يمر هو ذاته بمرحلة تغير، مما يغرينا بأن نحاول قدر طاقتنا دخول الحلبة والتأثير فيها لمصلحتنا.

وثمة طرق واضحة لتطوير العلاقات العربية ـ السوفياتية بطبيعة الحال. فإعادة الروح إلى حركة التحرر الوطني العربية، وحل الصراعات العربية ـ العربية،على الأقل بين القوى التقدمية، وبناء إرادة عربية سياسية موحدة، وإدخال مزيد من التوازن في علاقات العرب الدولية، كلها أمور تساعد على مثل ذلك التطوير. غير أن طرح الأمر على هذا النحو يدخل بنا في دائرة التفكير المثالي. فكل ما سبق يمثل إنجازات سياسية ذات طابع استراتيجي، تحتاج في حد ذاتها إلى آليات للتغير لا تتوافر بالضرورة كل مقوماتها في المرحلة الراهنة، ومن هنا، تواضع المقترحات التالية وتركيزها الواضح على ما يمكن أن ننفذه فعلاً كمجموعة من الباحثين والخبراء:

أ ـ أعتقد أن أول مقترح عملي يمكن طرحه بهذا الصدد هو زيادة الاهتمام العلمي بالعلاقات العربية ـ السوفياتية. ومن الانصاف القول بأن هذا الموضوع قد لقى اهتماماً معقولاً، إلا أن هذا الاهتمام لم يتصف دائماً بالعلمية. ولقد سبقت الاشارة إلى تحليلات للعلاقات العربية ـ السوفياتية وصلت الى حد الهزل، وأتصور أن يكون المطلوب بعد ذلك هو أولاً، زيادة الاهتمام بالموضوع نظراً لأهميته التي لا خلاف عليها، وثانياً، تأكيد الطابع العلمي لهذا الاهتمام، بحيث نعمل على أن تصل الدراسات العربية بهذا الصدد إلى أعلى مستوى ممكن من الموضوعية، من خلال تقاليد الالتزام العلمي والحوار العلمي النشط والجاد. ثم يأتي بعد ذلك العمل على تحقيق نقلة نوعية في الدراسات العربية للاتحاد السوفياتي.

إن العلاقات العربية ـ السوفياتية تقوم على معرفة الاتحاد السوفياتي من الداخل واستناداً الى المصادر السوفياتية الأصيلة باللغة السوفياتية، وذلك من خلال قيام باحثين يتقنون هذه اللغة بهذه المهمة، حتى نصل إلى أدق فهم ممكن لهذه القوة العالمية ونياتها تجاهنا. ويستتبع هذا بطبيعة الحال ضرورة تراجع المصادر الغربية لمعرفتنا عن الاتحاد السوفياتي إلى مرتبة ثانوية، وهي مصادر تسيطر على نحو مخيف أحياناً على دراساتنا العربية بهذا الخصوص.

وتزداد أهمية هذا الأمر بالنظر إلى مرحلة التغيير التي يمر بها الاتحاد السوفياتي والتي ما زالت ملامحها تتشكّل كما سبقت الاشارة، وهنا يكون ضرورياً علينا أن نسعى إلى فهم أبعادها، ومحاولة التنبؤ بمستقبلها غير المحسوم حتى الآن على النحو الذي يوضح لنا السبل لاتخاذ المواقف المناسبة منها ومحاولة التأثير عليها.

ب ـ علينا أن ننتقل بالدراسات العربية عن العلاقات مع السوفيات من مستوى العموميات إلى مستوى القضايا التفصيلية. فندرس مثلاً كيف يمكن تطوير موقف عربي من هذه العلاقات،

يتجاوز قدر المستطاع الخلافات بين التوجهات الايديولوجية المتباينة المطروحة في الساحة العربية، ويتصدى بالذات لقضايا الخلاف الايديولوجي التي تثور في سياق هذه العلاقات، ونقوم تفصيلاً كذلك بدراسات جدوى إقتصادية وعسكرية للتعاون المستقبلي مع الاتحاد السوفياتي، لكسب أوسع الشرائح الاجتماعية والدوائر المسؤولة في صف هذا التعاون. وربما ترتبط بهذا ضرورة التوصل إلى أدق تقويم علمي ممكن لتجربة التعاون العربي ـ السوفياتي في العقود السابقة بكل أبعادها، بما يساعد على شيوع الفهم السليم لهذه التجربة من جانب، والتخطيط الأمثل لمستقبل العلاقات العربية ـ السوفياتية من جانب آخر. ونقوم كذلك وعلى نحو تفصيلي بدراسة قضية اليهود السوفيات من جميع جوانبها، بما يساعدنا على التوصل إلى طرح عربي سليم لهذه القضية الحساسة مع الاتحاد السوفياتي. ويمكن أن تمتد هذه الدراسة التفصيلية الى جميع القضايا الحساسة في علاقاتنا بالسوفيات، كقضية النظام الايراني وحربه مع العراق في محاولة لاستكشاف السبل لكسب السوفيات إلى الموقف العربي، أو على الأقل الاستفادة من ثقلهم في إيجاد تسوية عادلة للصراع.

ج ـ يمكن للمراكز البحثية العربية أن تعمل في الوقت نفسه، أو في مرحلة لاحقة، على تكثيف الاتصالات مع مفكرين وسياسيين سوفيات، من خلال عقد ندوات علمية مشتركة، بما يدعم التوصل إلى حد أولي من التفهم المتبادل لمواقف الطرفين، والاتفاق حول سبل تطوير العلاقات العربية ـ السوفياتية.

وقد تجد ثمار مثل هذه الجهود إن تحققت طريقها إلى بعض صانعي القرار العرب، أو إلى مؤسسات عربية معينة، وقد لا تستطيع أن تسلك هذا الطريق فيكون حسبها أنها ساهمت في إثارة مناخ فكري صحي لتناول قضية من أهم القضايا في علاقات العرب الدولية□

صدر حديثاً عن

مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة الثقافة القومية (١٥)

الاستيطان الاسرائيلي في فلسطين

بين النظرية والتطبيق

الدكتور نظام محمود بركات

الثمن: ٣,٥٠ دولارات أو ما يعادلها